

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### مقدمة المُشرف على (المَكْتَبَةِ العِلْمِيَّةِ)

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد:

فإنَّ الله عزَّ وجلَّ أنزل كتابه وأرسل رسوله ﷺ ليبلغ شريعته، فقال الله عزَّ وجلَّ: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾. فبلغ رسولُ الله ﷺ الرسالة وأدَّى الأمانة ونصح الأمة، وبيّن الحلال والحرام، فعلمَ النَّاسَ دين ربِّهم بالشرعية الحنيفية السمحة كما قال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾. ومن ثمَّ حملَ ونقلَ هذه الأمانة صحابته الكرام رضوان الله عليهم فأدّوا كما سمعوا حتى وصل حديث نبينا ﷺ القولي منه والفعلّي والتقريرّي إلى أصحاب المصنّفات.

وفي هذه المقدمة الوجيزة اختصر تاريخ تدوين السنّة النبويّة إذ مرّت بثلاث مراحل - إجمالاً - :

المرحلة الأولى: تصنيّف السنّة النبويّة: حفظاً لها عن ذهاب حفظتها ودُروس أهلها. فكان من أوائل من قام بهذا الأمر الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه بتكليف الإمام أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري المدني (١٢٠هـ). والإمام محمد بن مسلم بن شهاب

الزُّهري (١٢٤هـ). بكتابة السُّنَّة النبويّة وحفظها في مصنف يرجع إليه. وكان في وقتها أيام عمر بن عبدالعزيز: الفقيه الحافظ مكحول الشاميّ (١١٢هـ)؛ وهو من أوائل من صنّف السُّنَّة النبويّة وأقوال أهل العلم.

ومن ثمّ تتابع أهل العلم في تصنيف السُّنَّة النبويّة في أقطار الأرض؛ فبمكة؛ منهم: عبد الملك ابن جريح (١٥٠هـ). وبالمدينة؛ منهم: مالك بن أنس (١٧٩هـ). وبالشام؛ منهم: أبو عمرو الأوزاعيّ (١٥٧هـ). وبالكوفة؛ منهم: سفيان الثوريّ (١٦٠هـ). وبالبصرة. منهم؛ سعيد ابن أبي عروبة (١٥٦هـ). وحماد بن سلمة (١٦٧هـ). وباليمن؛ منهم: معمر بن راشد (١٥٤هـ). وبمصر؛ منهم: عبد الله بن لهيعة (١٧٤هـ). وبخراسان؛ منهم: عبد الله بن المبارك (١٨١هـ). وعامة بلاد الإسلام فتتابع الأئمة على التصنيف، وكانت مُصنّفاتهم هذه تشمل ثلاثة أمور:

**\* الأمر الأول:** إخراج المُسند من الحديث عن رسول الله ﷺ سواء المتصل، أو المرسل، أو المنقطع.

**\* الأمر الثاني:** إخراج الآثار عن الصحابة - رضوان الله عليهم -، ومن بعدهم من التابعين وأتباعهم - رحمة الله عليهم -.

**\* الأمر الثالث:** إخراج الأحاديث أو الآثار الصحيح منها والضعيف؛ دون تمييز بعضها عن بعض.

وهذه المُصنّفات يتم تسميتها بالجامع، أو الموطأ، أو السنن.

**المرحلة الثانية: تصنيف الأحاديث المُسندة عن الرسول ﷺ:**  
وابتداً تمييز الأحاديث المسندة عن غيرها من الأحاديث المرسلّة

والمنقطعة، وكذا عن الآثار عن الصحابة - رضوان الله عليهم - ومن بعدهم - رحمة الله عليهم - . وكان هذا الأمر في بداية الربع الثاني من القرن الثاني تقريباً، وكان من أوائل من صنّف (المُسْنَد) على هذا الوصف دون أن يدخل فيه المراسيل والأسانيد المنقطعة، وكذا لم يدخل فيه الآثار عن الصحابة والتابعين: هو الإمام معمر بن راشد البصريّ نزيل اليمن (١٥٤ هـ). وتبعه تلميذه عبد الله بن المبارك المروزيّ (١٨١ هـ) - رحمة الله تعالى عليهما - .

وأول مَنْ أشهر (المُسْنَد) كتابةً عند المُحدِّثين؛ هو الإمام نعيم بن حمّاد الخزاعيّ المروزيّ نزيل مصر (٢٢٨ هـ)، قال الإمام أحمد بن حنبل: أول مَنْ عرفناه بكَتَبِ المُسْنَدِ نعيم بن حمّاد. وألف نعيم «المُسْنَد»، فكان أول من جمعه فيما قيل.

ثم تتابع الأئمة على تأليف «المُسْنَد» كالحميدي (١٥٠ - ٢١٨ هـ) ألف مُسْنَدَيْن أحدهما مُسْنَداً عن شيوخه، والآخر مُسْنَداً عن شيخه سفيان ابن عيينه<sup>(١)</sup>. وكذلك ألف سُنيّد بن داوود المصيصيّ نزيل مصر (٢٢٦ هـ)، وكذلك عبد الله بن عبد الرحمن الدارميّ<sup>(٢)</sup> (١٨١ - ٢٥٠ هـ). وغيرهم - رحمة الله تعالى عليهم - .

**المرحلة الثالثة: تصنيف المسند الصحيح:** وابتدأ هذا التّصنيف على يد إمام الصحيح أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاريّ (١٩٤ - ٢٥٦ هـ). وهو الذي أشهر المُسْنَدَ الصحيحَ على أبواب الجوامع. وكان

---

والمطبوع باسم (مسند الحميدي) هو الثاني: مُسْنَدُ الحميدي عن ابن عينة. وما ذكرته في هذه المرحلة هو سبب تسمية الدارميّ لكتابه بالمُسْنَد مع أنه رتبه على أبواب الفقه.

سبب هذا النوع من التَّصْنِيفِ إقترح شيخه الإمام إسحاق بن راهوية (١٦٠ - ٢٣٤ هـ) فقد إقترح إسحاق على تلاميذه تَصْنِيفَ كِتَابٍ لِأَهْلِ الْعِلْمِ وَعَامَةِ النَّاسِ لَيْسَ فِيهِ إِلَّا الصَّحِيحُ الْمُسْنَدُ مِنْ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فوقع هذا الكلام في قلب البخاريّ فعمل في تصنيف الصحيح، وكذلك من تلاميذ ابن راهوية: الدرامي (١٨١ - ٢٥٠ هـ) - السابق ذكره - الذي صَنَّفَ (الْمُسْنَدَ) - الصحيح على شرطه - على أبواب الجوامع.

وقد يكون الدراميّ صَنَّفَ قَبْلَ الْبُخَارِيِّ فهو أقدم منه، إِلَّا أَنْ شَرَطَ الْبُخَارِيُّ أَقْوَى مِنْ شَرَطِ الدَّرَامِيِّ وَكَذَا كِتَابُهُ أَوْسَعُ مِنْ كِتَابِهِ. فاشتهر تصنيف البخاريّ حتى أصبح عنواناً للصحيح المُسْنَدُ مِنْ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وبعد البخاريّ تتابع الناس في محاكاة كتابه كتلميذه الإمام مسلم بن الحجاج (٢٠٤ - ٢٦١ هـ) الذي صَنَّفَ كِتَابَهُ (الصَّحِيحُ الْمُسْنَدُ) فَكَانَ شَرِيكاً لِلْبُخَارِيِّ فِي مَرْجِعِيَةِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي شُرُوطِ الصَّحِيحِ.

وبعدهما اعتنى أهل العلم بهذين الكتابين ما بين شارح، أو مختصر، أو جامع بينهما، أو عاملٍ لأطرافهما، وغير ذلك من أنواع التصانيف عليهما أو أحدهما.

### كتاب: (المُخْتَصَرُ النَّصِيحُ فِي تَهْذِيبِ الْكِتَابِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ)

ومن أنفس الكتب التي عُنِيتَ بِصَحِيحِ الْبُخَارِيِّ هَذَا الْكِتَابُ الَّذِي ثَنَّنَا بِهِ هَذَا الْمَشْرُوعُ (الْمَكْتَبَةُ الْعِلْمِيَّةُ) وَقِيَمَةُ هَذَا الْكِتَابِ تَتَجَلَّى فِي الْآتِي:

أولاً: إن كتاب المُخْتَصَرِ النَّصِيحِ بَعْدُ مِنْ أَصْحَاحِ النُّسخِ الَّتِي رُوِيَ

**بها صحيح البخاري:** حيث يروي المؤلف المهلب بن أبي صفرة التَّمِيمِي الأندلسي (٤٣٥ هـ) الصحيح عن شيوخه عن شيوخهم إلى الإمام البخاري. بإسناد صحيح. فهذه النسخة من أصح النسخ لصحيح البخاري - رحمة الله تعالى عليه - .

**ثانياً: إن هذه النسخة نادرة الوجود:** من القديم حتى وقت الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - إذ لم يطلع عليها - كما أفاده محقق الكتاب - نفع الله به - .

وذلك أن المؤلف يروي الصحيح عن شيخه:

١ - أبي محمد عبدالله بن إبراهيم بن محمد الأصيلي (٣٩٢ هـ).

٢ - أبي الحسن علي بن محمد بن خلف القابسي (٤٠٣ هـ).

وكلاهما يرويان الحديث عن شيخيهما: أبي زيد المروزي (٣٧١ هـ). وأبو زيد المروزي يروي الصحيح عن شيخه:

محمد بن يوسف بن مطر الفربري (٣٢٠ هـ) راوي الصحيح عن

البخاري (٢٥٦ هـ) - رحمه الله - .

**ثالثاً: قيمة هذا الكتاب العلميّة:** فقد صنّفه المؤلف - رحمه الله -

بطريقة تناسب ثلاث طبقات علميّة، وهم: المُسنِّدين، والمُتَفَقِّهين، والمُتَحَفِّظين. كما قاله المؤلّف في مقدّمة كتابه.

وقال: فلكل واحدٍ منهم فيه بُغيته ملخّصة، وحاجته معيّنة، ومطالبه مقربة، وليس لمن صَفرت يده من بضاعة الحديث وعلم إسناده ومعانيه.

وقد حظي هذا الكتاب النفيس بعناية وتحقيق الأخ الدكتور أحمد بن فارس السّلم - وفقه الله - حيث ضبط النصّ المحقّق، وعلّق ما يحتاج

إلى تعليق، بإختصار غير مخل، وقدم للكتاب بمقدمة ضافيه أبان فيها عن منهج المؤلف في كتابه مع ذكر أمثله وشواهد لذلك. ولم يخل هذه المقدمة من بيان روايات الصحيح وأهم الرواة وترجم لهم تراجم نافعة تبين سعة علمهم وضبطهم لهذا الكتاب المبارك.

وإني أحمد الله عز وجل أن وفق لهذا المشروع الكبير المناط به خدمة كتاب ربنا، وسنة نبينا محمد بن عبد الله ﷺ.

فله الحمد أولاً وآخراً. وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

كتبه المشرف على مشروع (المكتبة العلمية)

عبد الوهاب بن عبد العزيز الزيد

الرياض ٢٩/١٠/١٤٢٩هـ